دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الإسلامية ومعايير التقرير المالي الدولية

إعداد الباحث

مصطفي خليفه حجازى علي

دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الإسلامية ومعايير التقرير المالي الدولية

إعداد الباحث / مصطفى خليفه حجازى(*)

المستخلص

تتمثل مشكلة البحث مع صدور معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وكذلك معيار التقرير المالي الدولي (IFRS7) صدر للمؤسسات المالية الاسلامية معيار العرض والإفصاح العام رقم(١) الخاص بالمصارف الإسلامية، ويتفاوت تأثير تطبيق هذه المعايير حسب طبيعة المنشآت، حيث أن هذه المعايير لم تراعي طبيعة تلك المنشآت وخصوصيتها من الناحية الشرعية الأمر الذي أدي إلي دراسة مقارنة بين معايير التقرير المالي الدولية (IFRS9)، (IFRS7) ، ومعيار العرض والإفصاح العام رقم(١) الخاص بالمصارف الاسلامية . ويهدف هذا البحث إلي الدراسة المقارنة بين معايير التقرير المالي الدولية ومعيار العرض والإفصاح العام رقم(١) الخاص بالمصارف الإسلامية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدى تأثير الاختلاف الموجود بين المعايير المحاسبية المالية الإسلامية ومعايير التقرير المالي الدولية على المؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك دراسة الآثار المترتبة عن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المؤسسات المالية الإسلامية ولاختبار فروض البحث استخدم الباحث المنهج المسحي الوصفي حيث تناول المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الاسلامية للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقرير المالي الدولية الخاص بالإفصاح. وانتهت الدراسة إلي إن هناك اختلاف في مضمون بعض القوائم المالية بالإضافة إلى وجود قوائم مالية تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بإعدادها دون المؤسسات المالية غير الإسلامية وهذا له تأثير على الإفصاح في تلك القوائم من جهة والإفصاح لذوي العلاقة من جهة أخرى، كما وأوصت الدراسة ضرورة الاعتماد علي نماذج موحدة ومرنة للقياس والإفصاح المحاسبي من قبل البنوك الإسلامية لزيادة فهمها والاعتماد عليها من قبل مستخدميها، وكذلك إخضاع جميع العمليات والأنشطة المالية للمراقبة مع العمل على التنفيذ الفعال والمستمر للقوانين والمعايير المحلية والدولية.

الكلمات المفتاحية : المعايير المحاسبية الإسلامية – معايير التقرير المالي الدولية

(*) نائب مدير إدارة الحسابات والميزانية - البنك الزراعي المصري

مشكلة البحث

عندما تسببت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في تذبذب الأسواق المالية بصورة كبيرة وأثرت علي الاقتصاديات العالمية ، وتم إلقاء اللوم على الأدوات المالية المبتكرة وأزمة الدين والرهن العقاري، وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لهذه الأدوات المبتكرة هو إدارة مخاطر الائتمان، لكن الواقع يشير لفشلها في تحقيق ذلك الهدف؛ وذلك نتيجة للتسعير الخاطئ لمخاطر الائتمان والتقليل من مخاطر الرهن العقاري المؤمن عليه مع التخلف عن سداد الرهون، وبعد صدور المسودة النهائية لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في يوليو ٢٠١٤م ، ليحل محل معيار المحاسبة المالية الدولي (IAS39) ، الخاص بالأدوات المالية ،وكذلك صدور معيار التقرير المالي الدولي (IFRS7) برزت مجموعة من التحديات على منشآت الأعمال بصورة عامة، وقطاع المصارف على وجه الخصوص نتيجة للتعديلات الكبيرة التي حواها المعيار، والانتقادات المتعددة التي وجهت للمعيار (IAS39) على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث حوي المعيار الأخير صعوبات وتعقيدات متعددة في واقع التطبيق والممارسة ، ويتفاوت تأثير تطبيق هذا المعيار حسب طبيعة المنشآت، حيث أن هذه المعايير لم تراعي طبيعة تلك المنشآت وخصوصيتها من الناحية الشرعية.

أهداف البحث

يتمثل هدف البحث بصفة رئيسية إلي الدراسة المقارنة بين معايير التقرير المالي الدولية والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة وتناولها للإفصاح والقياس المحاسبي وذلك لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. ما مدى تأثير الاختلاف الموجود بين المعايير المحاسبية المالية الإسلامية ومعايير التقرير المالي الدولية على المؤسسات المالية الإسلامية.
٢. الآثار المترتبة عن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المؤسسات المالية الإسلامية.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلي العديد الأسباب

١. الاهتمام بالمستجدات العالمية في مجال المحاسبة المالية الإسلامية وغير الإسلامية.
٢. بروز معايير المحاسبة المالية الإسلامية كمفهوم وكحتمية في النشاط الاقتصادي العالمي تفرضها الأزمات المالية المتعاقبة.
٣. البحث عن معالجة الأزمات المالية في ظل وجود نظاميين محاسبيين مختلفين تماما في دولة واحدة وفي عالم تتعدد فيه المعايير المحاسبية.
٤. البحث عن الترابط والتنافر الموجود بين المعايير المحاسبية المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية/ معايير التقرير المالي الدولية في المجال المصرفي.

فروض البحث

١. هناك اختلاف جوهري بين المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الاسلامية وبين المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة إعداد التقرير المالي الدولية من حيث التطبيق علي المؤسسات المالية

٢. تختلف المعالجات المحاسبية طبقا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية وبين المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية المطبقة في المؤسسات المالية

منهج البحث

من أجل الإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفروض، يقوم الباحث بدراسة المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة، وسوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج المسحي الوصفي حيث نتناول المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الاسلامية للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولية الخاص بالإفصاح.

خطة البحث

يقوم الباحث بمناقشة الآتي:

المطلب الأول: معيار التقرير المالي الدولي (IFRS7)

المطلب الثاني: معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9)

المطلب الثالث: معيار العرض والإفصاح العام رقم(١) الخاص بالمصارف الإسلامية

المطلب الأول :المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم (IFRS7)

تعد البنوك أحد القطاعات الاقتصادية الهامة والمؤثرة في أي دولة من دول العالم[١]، حيث يستفيد منها معظم الأفراد والمؤسسات، وذلك إما كمستثمرين أو مقترضين أو متعاملين، وتؤدي البنوك دورا رئيسا في توفير الثقة في النظام النقدي من خلال صلتها بالسلطة الرقابية والحكومية.

ومن هنا فإن سلامة أوضاع البنوك من حيث الملاءة والسيولة ومن حيث درجة المخاطرة المرتبطة بأنشطتها المختلفة ذو فائدة لمستخدمي القوائم المالية للبنوك، حيث يحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنوك إلى معلومات ملائمة وقابلة للمقارنة وموثوقة ومفهومة لتساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي، ولتستخدم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية المختلفة.

---

(١) مسعود رواي، "أهمية الإفصاح المحاسبي القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، الجزائر ، ٢٠١٣.

وبالتالي فإن الإفصاح المحاسبي في البنوك يلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة ويناقش الباحث هذا المطلب كالتالي:

أولا: هدف ونطاق المعيار

ثانيا: الأهداف الرئيسية للمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم (IFRS7).

ثالثا: متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعايير الدولية.

هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم الآتي:

١. الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشأة.

٢. طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية، وكذلك بتاريخ إعداد القوائم المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

نطاق المعيار:

ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (٧) على الأدوات المالية حيث يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت وكافة أنواع الأدوات المالية كعقود شراء وبيع وبنود غير مالية تدخل ضمن نطاق المعيار، وكافة المشتقات المربوطة بالمصالح في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة باستثناء المشتقات التي تلبي أداة حقوق ملكية.

ويستثنى من نطاق هذا المعيار المصالح في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفق معايير المحاسبة الدولية ذوات الأرقام (٢٧) و (٢٨) و(٣١). ويستثنى أيضاً حقوق والتزامات الموظفين الناشئة عن خطط منافع الموظفين؛ وعقود التأمين والأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب عمليات التسديد على أساس الأسهم[١]

ثانيا: الأهداف الرئيسية للمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم (IFRS7).

الهدف الأول:

الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية [٢] من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي، ومن أجل بلوغ الهدف يطلب المعيار الإفصاح عن بنود المركز المالي والدخل وحقوق الملكية والسياسات المحاسبية ومحاسبة التحوط و القيمة العادلة والمعلومات الكمية

---

(١) أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة"معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية : الجوانب النظرية والعملية". دار وائل للنشر، عمان – الأردن،٢٠١٢،ص٨١٤

(٢) أوريل، ماغنوس هولت، جراهام جيه ميرزا، عباس علي"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" مترجم، المطابع المركزية، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م، ص ٣٧٢

والنوعية وكافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والسوق والسمعة وكيفية إدارة مخاطر المشتقات المالية كما يلي:

١- بيان المركز المالي: يتطلب المعيار الإفصاح عن مبالغ الأصول والالتزامات المالية المعرفة في المعيار رقم (٣٩) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس). ويجب أن ترد إما في متن بيان المركز المالي أو في الملاحظات وتساعد المستخدمين على فهم مدى تأثير السياسات المحاسبية على المبالغ التي تقاس بها الأصول المالية والالتزامات المالية.

٢- بيان الدخل وحقوق الملكية: يقتضي المعيار الدولي(IFRS7) الإفصاح عن بعض البنود المحددة؛ إما في البيانات المالية أو في الملاحظات التي تساعد المستخدمين على تقييم أداء الأدوات المالية للوحدة ونشاطاتها.

٣- السياسات المحاسبية: يشير المعيار الدولي رقم (IFRS7) إلى المعيار رقم (١) الذي أوجب الإفصاح وضمن بند ملخص السياسات المحاسبية عن أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والملائمة لتعزيز فهم البيانات المالية، كما يجب الإفصاح عن تحوط القيمة العادلة، التدفقات النقدية، وصافي الاستثمار في العمليات الأجنبية.

٤- القيمة العادلة[1]: وتتطلب الإفصاحات التالية:

أ- الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بشكل يمكن مقارنتها مع القيم المسجلة بالدفاتر.

ب-على الوحدة عند استعمال أساليب تقييم معينة الإفصاح عن الفروض المستعملة في تحديد القيم العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات المالية، وبيان فيما إذا كانت القيم العادلة قد تم تحديدها بشكل كامل أو جزئي من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط أو أنها حددت من خلال أساليب التقييم المحددة في المعيار الدولي (٣٩). وعند حدوث تغيرات عليها تؤدي إلى تغيير في القيمة العادلة فيجب الإفصاح عن أثرها.

ج- يوجد المعيار على بعض الإفصاحات غير مطلوبة للقيمة العادلة وذلك عندما تكون القيمة الدفترية متقاربة مع القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية. أو عندما يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة أو المشتقات المرتبطة بسعر التكلفة، بموجب المعيار الدولي (٣٩)؛ لأنه من غير الممكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية.

---

(١) وليد ناجي الحيالي" معايير المحاسبة الدولية (الأدوات المالية)" الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، الدراسات العليا، ٢٠١٢م

الهدف الثاني:

ويتمثل في الطلب بالإفصاح عن المعلومات[1] التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها في تاريخ إعداد البيانات المالية والتي تشمل كل من:

١. **الإفصاحات النوعية**[2] عن كل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية كيفية نشوئها والتعرض لها بجانب الإفصاحات النوعية عن الأهداف والسياسات والطرق المتخذة لإدارة تلك المخاطر وقياسها، كما يجب الإفصاح عن أيه تغيرات في المخاطر والسياسات المذكورة سابقا.

٢. **الإفصاحات الكمية** عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية كما يلي[3]:

أ- بيانات رقمية حول إمكانية التعرض لتلك المخاطر كما هي بتاريخ إعداد البيانات المالية، على أن تكون مبنية على معلومات من ذوي العلاقة.

ب- تركزات المخاطر.

ج- مخاطر الائتمان والحد الأقصى للمبلغ الذي قد يتحمله المصرف بتاريخ البيانات المالية دون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات، وهي مخاطر ناتجة عن عجز الزبائن عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد، ويتولد عنه خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض، أو تراجع المركز الائتماني للزبون، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد. وتعتبر عملية منح القروض أكبر مصدر للمخاطر الائتمانية، إضافة إلى الكمبيالات والتمويل التجاري.

د- مخاطر سعر الصرف للعملات؛ نظرا لتعامل المصرف في عدد من العملات الأجنبية طبقا لطبيعة نشاطه، فإن هذا الأمر قد يعرضه لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولأغراض تخفيض تلك المخاطر فعلية التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقا للتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي.

هـ- مخاطر السوق وتقلب القيمة العادلة بسبب التغيرات في الأسعار والتي تتكون من مخاطر العملة، مخاطر أسعار الفائدة والتي تخفض الإيرادات نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، وتولد معظم عناصر قائمة المركز المالي إيرادات وتكاليف تكون مرتبطة بأسعار الفائدة، وإن

---

(١) د.محمد أبو نصارد. جمعة حميدات "مرجع سبق ذكره" ٢٠٠٩، ص ٢٨٨

(٢) نادية سامي خضر" تقييم الإفصاح في المصارف التجارية العراقية في ضوء معايير الإفصاح الدولية للمعيار رقم ١٠ الخاص بالإفصاح في المصارف العراقية – دراسة تحليلية" بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٨٢، العدد ٢٨، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ١١ -١٣٥

(٣) د.محمد أبو نصارد. جمعة حميدات "مرجع سبق ذكره" ٢٠٠٩، ص٤ ٨١

مراقبة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة يعتبر من الأمور الهامة في تقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم.

و- مخاطر السيولة[1] وتحليل تواريخ استحقاق الالتزامات المالية القائمة وتظهر عندما لا يستطيع المصرف تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجزه عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية.

٣. تحليل الحساسية[2] لكل نوع من مخاطر السوق مع بيان أثرها على بيان الأرباح والخسائر وحقوق الملكية. ومن الطرق المستعملة للتحليل (طريقة القيمة المرجحة بالمخاطر والتي تظهر العلاقة بين متغيرات المخاطر (معدلات الفائدة، ومعدلات أسعار الصرف) واستعمالاتها في إدارة المخاطر.

الهدف الثالث:

الإفصاح عن المعلومات الكمية وغير الكمية في القوائم المالية[3]:

١- المعلومات الكمية:

يجب التركيز على المعلومات المالية أو المعلومات الأخرى، عند اختيار معايير لتقرير أي البيانات الكمية تعتبر أهم للمستثمرين والدائنين، فعندما نكون بصدد مقارنة مصرف بمصارف أخرى أو إعداد مقارنات على مدار الزمن بالنسبة للمصرف الواحد نجد أنه لا يمكن للمستثمرين افتراض أن جميع البيانات الكمية التي تتضمنها التقارير ذات احتمالات دقة متساوية، ولذلك يجب أن تركز البحوث المحاسبية على طرق قياس وتقرير البيانات الاحتمالية بدرجة أكبر من التركيز على المقادير المحددة، ولكن القارئ الملم يعتمد بدرجة أكبر على بعض عناصر القوائم المالية، ويجب أن يكون قادرا على توقع الإفصاح الكامل إذا لم يتحقق هذا الافتراض، كقياس الأصول غير الملموسة فقط خلال مدى واسع نسبيا من الثقة، فلذلك يعتبر الإفصاح عن عدم التأكد في العناصر النقدية كودائع في البنوك والعملات الأجنبية، مهما وملائم بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة لأصل غير ملموس مساو في المقدار .

٢- المعلومات غير الكمية:

إن المعلومات التي لا يمكن التعبير عنها بمقاييس معينة يصعب تقييمها سواء كان ذلك بالنسبة لأهميتها النسبية أو ملاءمتها، لأنها تعطي أوزان مختلفة لمستخدميها تساعدهم في اتخاذ القرارات، لذلك فإن المعلومات التي تعطي وزنا أكبر في اتخاذ القرارات تكون أكثر ملائمة من المعلومات التي تعطي وزن أقل، وذات أهمية بدرجة كافية لدرجة أنه لا يجب حذفها، إذ تعتبر المعلومات غير الكمية ملائمة

---

(1) Group revue fiduciarie, code ifrs norms et interpretations, 6'édition, Paris, 2011, p720

(٢) د.خالد جمال الجعارات "معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS ٢٠٠٧)"ط١، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠٠٨، ص٩٤.

(٣) هندريكسن، الدون س: ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد"النظرية المحاسبية" ط٣، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٧٦٩-٧٧٢

والإفصاح عنها مثمرة إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات، أي أنها تعتبر ملائمة إذا أضافت إلى إجمالي منفعة المعلومات مما يعوض أثر زيادة التفاصيل وصعوبة التحليل ويزيد عنه.

وبناء على كل ما تقدم، يلاحظ بأن متطلبات المعيار رقم (IFRS7) للإفصاح عن مدى أهمية بند الأدوات المالية في بياني المركز المالي والدخل جاء لتوفير إفصاحات نوعية حول التعرض للمخاطر الناجمة عن الأدوات المالية متضمنة الحدود الدنيا من الإفصاح حول (مخاطر الائتمان - السيولة - السوق)، فضلا عن الإفصاحات الكمية التي تقدم معلومات حول مدى التعرض للمخاطر اعتمادا على معلومات داخلية يمتلكها الأعضاء المختصون بشؤون المخاطر في الإدارة، ويشكل هذان النوعان نظرة شاملة عن كيفية استعمال الأدوات المالية وماهية المخاطر التي تتعرض لها من جرائها، كما تضمن المعيار العديد من الإفصاحات الإجبارية، وبعض الإرشادات الاختيارية لتطبيق بعض متطلباته والذي سيساهم في النهاية بتقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية وقابلة للمقارنة.

ثالثا: متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية:

يتطلب الإفصاح المحاسبي في المصارف الالتزام بالمعيارين الدوليين (IFRS7) و (IFRS1) والتي تلزمها بعرض قوائمها المالية وتقاريرها الملحقة والملاحظات والسياسات المحاسبية و إزالة التضليل في هذا العرض لمساعدة متخذي القرارات في صنع قرارات سليمة، ويتم ذلك من خلال عرض:

١. أهم المؤشرات المالية التي تخص حصة السهم من الأرباح[1] ومقارنته مع السنة السابقة والنسب المالية عن صافي إيرادات الفوائد والعمولات والسيولة النقدية ومعدل كفاية رأس المال وعرض أسعار إقفال الأسهم والسندات، وبيانات مالية مقارنة بالنسبة للميزانية العامة وبيان الدخل.

٢. كلمة رئيس مجلس الإدارة حول نشاطات المصرف خلال السنة.

٣. تقرير مجلس الإدارة السنوي ويحتوي على [2]:

أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة عن خبراتهم وعناوينهم، وظروف العمل المصرفي، والبيئة الاقتصادية المحيطة به والإشارة إلى التغيير في الأنظمة والقوانين المؤثرة في العمل المصرفي.

ب-التحليل المالي الذي يتناول أداء المصرف وإعداد القوائم المالية ومدى إتباع المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية، والأعمال والخدمات المصرفية والوضع التنافسي له والحجم التقديري لنشاطه في السوق، والتمتع بالحماية والامتيازات والوجود الجغرافي للمصرف.

ج- كيفية إدارة المخاطر المصرفية، ومخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل والإجراءات المتخذة للحفاظ على استمرارية المصرف.

---

(1)) Ziani Hiba Imane, "Impacte de Nomre Comptables Indernationals IAS/IFRS sur les Banques en Algerie", These Magister, Ecole superieure de Commerce, 2009, p39.

(٢) د. ياسين أحمد العيسى"مرجع سبق ذكره"، ٢٠١٢م، ص١١٤.

د- الحوكمة المصرفية وتركيز الاهتمام على تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف وفق تعليمات البنك المركزي نتيجة للتطورات السريعة وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي.

هـ-توفير الإفصاحات التي تتيح للمستخدمين تقييم الأداء[1]، والمخاطر التي تتعرض لها أثناء الفترة وفي تاريخ إعدادها، وكيفية إدارتها، من خلال بيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية وحركتها خلال الفترة، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تتضمن تاريخ تأسيس المصرف، والتأكيد على إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، ونوع العملة التي يتم تسجيل وإظهار القوائم المالية بها، والإفصاح المحاسبي عن المعلومات النوعية والكمية حول التعرض للمخاطر، وكيفية احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لتعليمات البنك المركزي.

مما سبق نجد أن هناك أبعادا أساسية وراء ضرورة الالتزام بالشفافية والنزاهة الدولية بالإفصاح المحاسبي في المصارف، وهذه الأبعاد تنطلق من أن دور المصارف أحد مقومات الاقتصاد التي تعمل في الأسواق المالية والتي تهدف جميعها إلى دفع عملية النمو في هذا الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين، كل ذلك يوجب ضرورة الالتزام بالشفافية والنزاهة في الإفصاح المحاسبي، ويمكن ذكر هذه الأبعاد بالنقاط التالية:

أ- إن الجانب الأكبر من المتعاملين مع المصارف هم من صغار المستثمرين وهم الفئة [2] الأقل استعدادا التحمل ما يترتب عن نتائج أعمال المصرف من خسائر، وبالتالي فإن توفير الشفافية وضمان الإفصاح يؤديان إلى تعزيز ثقة هؤلاء المستثمرين بالمصرف ويرفع من مستوى أدائه.

ب-إن التلاعب بنتائج أعمال المصرف و أسعار أسهمه أو إتباع ممارسات غير قانونية [3] وغير أخلاقية سيمثل جريمة يعاقب عليها القانون بشدة، وبالتالي سوف تمنع إدارة المصرف من القيام بذلك وبالتالي حماية المستثمرين والمدخرين من استخدام معلومات محاسبية مضللة أو غير موثوقة. وعليه فإن الالتزام بقواعد الشفافية في المصرف ينبغي أن تكون شاملة وتسد كل الثغرات التي تسمح باختراق أعمال المصرف أو تؤدي إلى التلاعب بالقوائم المالية المنشورة من قبله.

---

(١) ثائر صبري محمود كاظم الخبان" تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها - دراسة تطبيقية" بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة الدينرين، المجلة (٧)، العدد ٢٧، ٢٠١٠، ص ١٨٥ وما بعدها.

(2)) Alexsandro Broedel Lopes, Roberta Carvalho de Alencar: "Disclosure and cost of equity capital in emerging markets: The Brazilian case", The International Journal of Accounting, Volume 45, Issue 4, December 2010, Pages 443-464.

(3) George Emmanuel Iatridis: "Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservalism". International Revlew of Financial Analysis, Volume 20, Issue 2, April 2011, Pages 88-102

ج- إن قواعد الإفصاح والشفافية سوف تساعد على التعرف على اتجاهات [1] أداء المصرف بشكل دقيق، وبالتالي تحديد استراتيجيات التعامل مع تداعيات عدم استقراره، وبناء على ذلك فإنه من الضروري إتاحة جميع المعلومات المتعلقة بالمصرف بشكل متساوي لجميع المتعاملين معه، بحيث تكون هذه المعاملات متوازنة ومحايدة وخالية من أية أخطاء مضللة وبالتالي الحفاظ على حقوق المساهمين والمستثمرين ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة لهم.

المطلب الثاني المعيار الدولي للتقارير المالي (IFRS9)

يتناول الباحث في هذا المطلب ما يلي:

أولا:هدف ونطاق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي و(IFRS9) :

ثانيا: المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية وفقا للمعيار الدولي لأعداد التقرير المالي (IFRS9) :

ثالثا: تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالي (IFRS9)على القطاع المصرفي

رابعا: التحديات التي تواجه تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقرير المالي (IFRS9)

أولا:- هدف ونطاق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي و(IFRS9) :

هدف المعيار(IFRS9)

يهدف المعيار للحد من المشاكل والصعوبات التي صاحبت تطبيق المعيار المحاسبة الدولي (IAS39) ، ويركز المعيار بشكل أساسي علي وضع مبادئ لإعداد التقرير المالي للأصول والالتزامات المالية بحيث يمكن ذلك من عرض معلومات ملاءمة وذات فائدة لمستخدمي البيانات المالية بغرض تقييم المبالغ والتوقيت والشكوك المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة . ووضع أسس للاعتراف والقياس والإطفاء ومحاسبة التحوط كجزء من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية باستبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية الاعتراف والقياس، وأعد المعيار (IFRS9) بشكل موضوعي كمدخل للاعتراف وقياس الأصول المالية بصورة تعكس نموذج الأعمال الذي يمكن إدارته من خلال خصائص التدفق النقدي التعاقدي، ونموذج انخفاض قيم الأصول والقروض والأدوات المالية لمحاسبة التغطية)[2].

نطاق المعيار (IFRS9):

من خلال ما تم عرضه فإن نطاق هذا المعيار يغطي جميع البنود التي تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية والقياس والاعتراف[3] ، ويمتد نطاق المعيار الدولي التقرير المالي (IFRS9) ليحتوي على الأصول الثابتة بالإضافة إلى الالتزامات المالية[1].

---

(1) Jan Muntermann, Andre Guettler: "Intraday stock price effects of on disclosures: The German case" ,Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Volume 17, Issue 1, February 2007, Pages 1-24

(2) IFRS 9, Financial Instruments, project Op.cit, p.2

(3) RV. Venkata Subramina, Salienni differences between IAS39 and IFRS9, December 23, 2009, P.1

ويشير الباحث إلي أن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (IFRS9) يغطي جميع جوانب المعيار (IAS39) وذلك لشمولها على المراحل الثلاثة سالفة الذكر حيث أن البعض منها تم اعتماده كالالتزامات المالية المتعلقة بالأدوات المالية بينما البعض الآخر أجريت عليه بعض التغييرات .

ثانيا: المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية وفقا للمعيار الدولي لأعداد التقرير المالي (IFRS9) :

ويمكن تناول أهم تلك المتطلبات من خلال النقاط الآتية)[٢] :

١. نقل معظم المتطلبات في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية لهذا المعيار(IFRS9) دون أي تغيرات ، حيث إن معظم الالتزامات كانت في معيار المحاسبة الدولي ٣٩ تقاس بالتكلفة المطفأة أو يتم تقسيمها إلي عقد أساس يقاس بالتكلفة المطفأة ومشتقة ضمنية تقاس بالقيمة العادلة ، أما الالتزامات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بما في ذلك جميع الالتزامات المشتقة فتقاس بالقيمة العادلة ، وعليه يمكن القول بأن الجهات المعنية طالبت المجلس بالإبقاء على معظم تلك المتطلبات السابق ذكرها نسبة لعدم تعارضها مع واقع التطبيق العملي وكان ذلك سببه لنقلها للمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (IFRS9) دون تغيير. يتضح من ذلك أن المعيار (IFRS9) لم يلغي كل متطلبات التصنيف والقياس ، وخاصة المتعلقة بالالتزامات المالية ، بل استند عليها وأصبحت جزءا منه ، مما يؤكد أن المعيار (IFRS9) لم يبدأ من الصفر بل هو تطوير وتحديث المعيار المحاسبة الدولي (IAS39).

٢. أما بخصوص الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة (الأصول المشتقة المرتبطة بتلك الاستثمارات) فبالاتساق مع المتطلبات المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (IFRS9) تم إلغاء الاستثناء من قياس القيمة العادلة للالتزامات المشتقة المرتبطة بتسليم أداة حق الملكية غير المسعرة ، والتي يجب تسويتها عن طريق هذا التسليم بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS39) . و إن لم تكن تلك المشتقات قابلة للقياس على نحو موثوق ، فإنه يجب قياسها بسعر التكلفة ، إلا أن المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (IFRS9) استبدل ذلك بقياسها بالقيمة العادلة .

٣. ووفقا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (IFRS9) فقد تم تغير المتطلبات المتعلقة بخيار القيمة العادلة للالتزامات المالية لتتناول مخاطر الائتمان الخاصة ، علما بأن تلك التحسينات تأتي تلبية للتغذية الراجعة المتسقة مع مخاطر الائتمان، والالتزامات يجب أن لا تؤثر على الأرباح أو الخسائر ما لم يكن الالتزام محتفظ بها لأغراض المتاجرة ، وحيث إن تلك

---

(1) Crowe Horwath, professional auditors, issues, No.3, 3red quarter. 2014, P. 13.

(٢) مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، مرجع سابق ، ص٣٠٢

التحسينات أتت بعد المقترحات التي نشرت في مايو ٢٠١٠م بمسودة العرض لخيار القيمة العادلة للالتزامات المالية بدلا عن سعر التكلفة .

٤. نقل المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي (IAS39) المتعلق بإلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية إلي المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (IFRS9) دون تغيير.

٥. نسبة للمتطلبات التي وردت في النقطتين السابقتين (٣، ٤) أعلاه تم إعادة هيكلة المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (IFRS9) ، فقد أعيد ترقيم العديد من الفقرات وتسلسل البعض منها مع إضافة فقرات جديدة لمواءمة الإرشادات التي نقلت من معيار المحاسبة الدولي دون تغيير، بالإضافة إلى ذلك فقد أضيفت أقسام جديدة للمعيار الدولي لأعداد التقرير المالي (IFRS9) إشارة للإرشادات التي تظهر من المراحل اللاحقة لمشروع المعيار ، بالإضافة إلى ذلك فقد تم توسيع نطاق أساس الاستنتاجات عن المعيار (IFRS9) ليشمل فقرة تناقش الإرشادات التي نقلت دون أن يعاد فيها النظر، علما بأنه قد أجريت تعديلات ضرورية لتلك المادة[1] .

٦. بقاء جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) كالتزام منهما في تحقيق المزيد من قابلية المقارنة على المستوي الدولي خاصة في مجال محاسبة الأدوات المالية ، ولذلك يري الباحث أن الجهود التي تمت من قبل المجالس المهنية للتحسينات التي تمت للانتقال من (IAS39) إلى (IFRS9) كانت ضرورية مع أهمية الاستمرار في بذل المزيد من الجهود المقابلة للتطورات السريعة والتي تؤثر على المعايير عموما والتنفيذ الفعلي للمعيار (IFRS9) في ٢٠١٨م حسب الخطة الموضوعة علي وجه الخصوص.

ثالثا: تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالي (IFRS9)على القطاع المصرفي

يتناول الباحث الآثار والتحديات المتوقع أن يتأثر بها قطاع المصارف في مجال الائتمان والتمويل على وجه الخصوص

نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL)

قبل شروع المصارف في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالي (IFRS9) تحتاج لمراجعة شاملة لكافة القواعد والسياسات المتعلقة بالائتمان (Credit) والتمويل (Finance) هذا من جانب ، كذلك تحتاج لمراجعة كافة المتغيرات المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن ضعف الائتمان (Credit Impairment) ، وتؤثر المتغيرات الجديدة التي أحدثها المعيار بصورة كبيرة على طريقة إثبات خسائر الائتمان بالمركز المالي وحساب الأرباح والخسائر ، حيث يقدم المعيار (IFRS9 مدخلا جديدة يعتمد على التوقعات المستقبلية (Future Expectations)، وتحديدا الخسائر المستقبلية(Expected Losses) وينعكس

(١) المرجع السابق ، ص ٣٠٢

الأثر الرئيسي على المصارف في ضرورة الاعتراف بالخسائر المتوقعة للمنتجات والأدوات المالية وتحديد مستويات تصنيف الأصول المالية ، لذلك تحتاج المصارف لتحديث طرق القياس المحاسبي عند تاريخ إعداد كل تقرير مالي ، ليعكس التقرير التغيرات التي حدثت على نوعية الائتمان والتمويل ، وسيؤثر ذلك بشكل كبير على نوعية التقدير الكمي وكمية البيانات التي سيتم الاحتياج لها لأغراض التقدير)[١]، وفي إطار نموذج خسارة انخفاض القيمة المتوقعة فإن تقدير التدفقات المالية المستقبلية يستخدم لتحديد القيمة الحالية للاستثمارات كأساس مستمر ولا يعتمد على الأحداث التي تحدث على الرغم من عدم وجود دليل موضوعي لانخفاض القيمة فقد يتم تكبدها خسائر وقد تشير التوقعات للتدفقات النقدية للتغييرات في مخاطر الائتمان وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة[٢].

١. **قياس خسائر الائتمان المتوقعة** (ECL):

يتطلب المعيار (IFRS ٩) إثبات خسائر الائتمان المتوقعة وفق ما يلي[٣]

أ- تقدير مبلغ متوقع محدد بصورة صحيحة ، وغير متحيز بعد دراسة وتقييم مجموعة النتائج المحتمل حدوثها.

ب-مراعاة القيمة الزمنية للنقود (Time value of money)

ج- معلومات موثوقة ومدعومة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد في تاريخ التقرير عن الأحداث الماضية) و(الظروف الحالية) و(توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية).

وعند تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة يحتاج المصرف ، للنظر إلى مجموعة واسعة من المعلومات ذات الصلة المباشرة مثل[٤]:

- الأحداث الماضية ، كالخبرة التاريخية السابقة في تقدير خسائر الأدوات المالية المشابهة.
- الظروف والأحداث الحالية.
- التوقعات المعقولة التي تؤثر على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصول المالية.

وسينعكس أثر ذلك على المصارف على نطاق واسع حيث ، يزيد عبء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالي (IFRS9) من أرصدة المخصصات المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة ، وأشارت بعض الدراسات[٥] إلى أن أربعة أخماس المصارف تتوقع ارتفاع هذه المخصصات نتيجة لضعف جودة الائتمان

---

(١) تقرير مكاتب العبيان والعصيمي وشركاءهم ، المعيار الدولي رقم ٩ بديلا للمعيار ٣٩ المحاسبي لنهاية ٢٠١٠م، صحيفة الأنباء الكويتية الاقتصاد، العدد ٢٤٠، ١٨ فبراير ٢٠١٠م، ص١

(٢) المرجع السابق، ص٢

(3) GULF NEWS Banking, March 3,2017 http//gulfnews.com/business/sectors/banking/IFRS9

(4) IASC, IFRS 9, 9.5.5.17, April 2014

(5) Tan Liong Tong, A Review of Expected Credit Loss Model, MASB Working Group (WG 63) Consolidation, Malaysia, 2014, pp(2-3).

بالنسبة للمصارف والمتعاملين وبناء على ذلك يتوجب على المصارف تقديم رؤية استشرافية مبنية على التنبؤ بجودة الائتمان بحيث يستلزم ذلك اعتماد مخصصات إضافية لمقابلة خسائر انخفاض القيمة المتوقعة للأصول المالية قبل أن تحدث الخسارة على عكس ما كان مطبق في (IAS39) ، ومن المحتمل أن يسير ذلك في ثلاثة مراحل محددة طبقا لانخفاض قيم الأصول المالية في(IFRS 9)[1]

المرحلة الأولى:

يجب على المصارف تحديد كل مخاطر الائتمان (Credit Risks) في واحدة من ثلاث مراحل تحدد كيفية حساب انخفاض قيم الأصول المالية كما مبين في (IFRS ٩) ، وذلك بتحديد المصارف للعمر المتوقع (Life Time) لخسائر الائتمان عندما يكون هناك هبوط كبير أو انخفاض ملحوظ في جودة الالتزام ويؤثر هذا على انخفاض القروض التمويلية طويلة الأجل مثل التمويل والرهونات العقارية على سبيل المثال ويتطلب ذلك من المصارف القيام بالآتي :

أ- تقوم المصارف بدراسة وتحديد الأصول التي من غير المتوقع أن يحدث لها انخفاض في جودة الائتمان منذ المرحلة الأولى لمنح القرض.

ب-تحديد المصارف فترة (١٢) شهر لخسائر الائتمان المتوقعة للأغراض المحاسبية.

ج- تعكس إيرادات الفوائد إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

المرحلة الثانية:

يطلب المعيار الدولي للتقارير المالي(IFRS 9) من المصارف الاعتراف بالخسائر المتوقعة عن الالتزامات غير المسحوبة بما في ذلك التسهيلات القابلة للإلغاء والتي تم الالتزام بها ، ويجب أن تعكس تلك التقديرات ميل العملاء نحو التعثر وقدرة المصرف على إدارة مشكلة التعثر، ووفقا لهذه المرحلة يجب على المصارف القيام بالآتي :

أ- تحديد الأصول التي انخفضت جودة الائتمان فيها بشكل كبير ولكنها لم تحدث خسائر بعد.

ب-تقوم المصارف بتقدير العمر المتوقع لخسائر الائتمان.

ج- تعكس إيرادات الفوائد العمر المتوقع لخسائر الائتمان .

المرحلة الثالثة:

يتعين على المصارف تكوين رؤية استشرافية مبنية على التقدير لاحتمالات تقدير الخسائر المحتملة وذلك من خلال سلسلة احتمالات وسيناريوهات.

ومن المتوقع أن تشمل أفضل تقدير (Best Estimate) للمستقبل بناء على توقعات أكثر تفاؤلا ، ويجب أن يعكس نهج هذا التوزيع للخسائر السيناريوهات والاحتمالات الاقتصادية المختلفة ويستوجب على المصارف بناء على ذلك القيام بالآتي:

---

(1)Deloitte, Adrain on Resources? The Impact of IRFS9 on Banking Sector Regulatory Capital ,November 2016, p1

أ- تحديد خسارة الائتمان التي حدثت فعلا .

ب-تقدير المصارف العمر المتوقع لخسائر الائتمان .

ج-تعكس إيرادات الفوائد صافي مخصصات تدني قيمة الأصول.

ومن المتوقع أن تزيد تقديرات خسائر الائتمان في المصارف وتصبح أكثر تقلبا وغير مستقرة ، وذلك في إطار نموذج خسائر الائتمان الجديد الذي تضمنه المعيار (IFRS9) ، ويؤثر ذلك بصورة غير مباشرة على التقدير والحكم والاعتراف لقياس وتحديد تلك المخاطر ويمثل ذلك إحدى التحديات التي تواجه المصارف، والجدول (١) يعكس استعراض الخسائر الائتمان المتوقعة في ظل نموذج انخفاض قيم الأصول المالية ونقاط التركيز المحتملة والواجب مراعاتها من قبل المصارف.[1]

م	الموضوع	الفقرة المقابلة (IFRS 9)	نقاط التركيز المحتملة
١	مراجعة المحفظة	-B5-5-22 -B5-5-23 -B5-5-24	- مراجعة الأصول المالية ، وتحديد ما إذا كانت هناك أصول ذات مخاطر ائتمانية عالية - مراجعة المبادئ وسياسات الاستثمار وفق متطلبات (9 IFRS) ونموذج مخاطر الائتمان المتوقعة (ECL) ومواءمته مع معايير التقرير المالي الدولية - وضع وتحديد تعريف واضح لمعنى انخفاض مخاطر الائتمان) كحد أدنى ليشمل خطر التخلف عن السداد ، والقدرة على الوفاء بالالتزامات ، مع النظر في ما إذا كانت هناك ظروف اقتصادية سالبة ربما تؤثر على القدرة على الوفاء بالالتزامات.
٢	التمويل / الائتمان/ وإدارة التأكد من مخاطر السوق	-B5-5-41 -B5-5-42 -B5-5-43 -B5-5-37	- السياسات والمبادئ التوجيهية لتحديد احتمالات التعثر الافتراضية ، أو الخسائر المتوقعة نتيجة للتعثر أو التعرض لخطر عدم الوفاء بسداد الالتزامات. -التعاون والتنسيق بين إدارات التمويل والمالية والائتمان والمخاطر في المصارف للاستفادة من البنية التحتية المختلفة المتوفرة لتلك الإدارات لإعادة النظر في أنظمة التصنيف الائتماني الداخلي لتلك المصارف.

(1) Chidawaya , et . al , Applying IFRS9 to Central Banks Foreign Resources , The World Bank Working Paper 102852,2016, p12

م	الموضوع	الفقـرة المقابلـة (IFRS 9)	نقاط التركيز المحتملة
٣	نمـوذج خسائر الائتمـان المتوقعـة (ECL)	-B5-5-28 -B5-5-29 -B5-5-44	-تحديد نماذج لحساب ال (١٢) شهر وفق نموذج (ECL) ، وإذا لزم الأمر يحسب للعمر المتوقع للأصل المالي كاملا وفق نموذج خسائر الائتمان المتوقع. -تحديد سعر الخصم الفعلي وفق نموذج (ECL)
٤	مخـاطر الائتمان المتوقعة	-B5-5-15 -B5-5-16 -B5-5-17 -B5-5-18 -B5-5-19 -B5-5-20 -B5-5-21 -B5-5-22	-دراسة سياسة تحول مخاطر الائتمان بين المراحل الثلاثة السابق ذكرها ، مع تحديد واضح لنوع الائتمان الذي من المتوقع أن تحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان فيه . -إعادة مراجعة المحفظة مع إمكانية متابعة ومراجعة قوائم المراقبة لرصد أحداث الائتمان المتوقعة بصورة فعالة
٥	الحوكمـة الإدارة		أ/ أطر لنماذج إدارة المخاطر من خلال تطوير ، تنفيذ ، والتحقق المستمر من صحة النموذج. ب/ تبادل الأدوار والمسئوليات بين مختلف الإدارات في المصارف.

ومن خلال ما ورد في نقاط التركيز الواجب مراعاتها في الجدول أعلاه يلاحظ الباحث أن متابعة تنفيذ نموذج خسائر الائتمان المتوقعة في ظل انخفاض قيم الأصول المالية يتطلب جهدا كبيرا من المصارف في مراجعة الأصول المالية على مراحل مختلفة ، ومراجعة سياسات التمويل والائتمان المصرفية المتعلقة بالتعثر المالي وهذا يتطلب جهدا تنسيقيا ما بين إدارات المصارف المختلفة والبنوك المركزية لإعادة النظر في أنظمة التصنيف الائتماني التي تعمل بها المصارف المختلفة تحت إشراف البنوك المركزية ، مع الأخذ في الحسبان سياسات مخاطر الائتمان وفق مراحله المختلفة الواردة بالمعيار (IFRS 9) وإعداد قوائم لمتابعة ومراقبة رصد أحداث الائتمان المتوقعة المختلفة.

وهذا يتطلب تبادلا كبيرة بالنسبة للأدوار الإدارات للمصارف، كذلك يجب الإشارة إلى أن المعيار (9 IFRS) بالإضافة لما ورد سيكون له أثر كبير على التقارير والقوائم المالية للمصارف والنظم المحاسبية والنظم والعمليات المحاسبية وذلك تبعا للمتطلبات السابق ذكرها بشأن نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.

رابعا: التحديات التي تواجه تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقرير المالي (IFRS9) :

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالي (IFRS9) ليس بالأمر السهل ، وذلك للتدرج الذي مر به المعيار وفق مراحل متعددة من السنوات ابتداء من يونيو ٢٠٠٩م انتهاء بالاستبدال الكامل في ٢٠١٤م . على أن يكون ساري من يناير ٢٠١٨م على الرغم من إتاحة الفرصة لتطبيق مراحل المعيار منذ فترة مبكرة، ويعني هذا وجود العديد من التحديات التي تقابل تطبيقه تتطلب التطبيق التجريبي ويتم تناول ذلك وفق الآتي[1]:

١. حاجة المنشآت إلى تقييم كل الأدوات المالية التي ستتأثر ببدائل القياس وفقا للمعيار (IFRS9) وبموجب ذلك لابد من إجراء التعديلات على الأنظمة المحاسبية بتلك المنشآت.
٢. وجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونيين، مثال ذلك ما إذا كان نموذج الأعمال مثلا يدار بطريقة نشطة بغرض تحقيق التغير في القيمة العادلة.
٣. إن الأدوات المالية التي أعيد تصنيفها في فترة سابقة وفقا للمعيار (IAS39) تحتاج مرة أخري إلي إعادة تصنيفها وفقا لمبدأ القيمة العادلة استنادا للمعيار (IFRS9) ؛ حيث إنها تعتمد على نماذج الأعمال وخصائصها.
٤. تعقيد إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية لخضوعها للفحص الكامل من خلال النظر في مجموعة الموجودات.
٥. تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (IFRS9) يتطلب إعادة تصنيف الموجودات المالية التي أعدت وفقا لمبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إلى إعدادها استنادا لمبدأ التكلفة المطفأة ، كما تصبح من غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي حيث إن أرقام السنة السابقة (سنة المقارنة) إذا كانت مذكورة قد تحتاج إلي توضيح في حالة الربح أو الخسارة من القيمة العادلة لتلك الموجودات التي تم عكسها بالسنة السابقة مقابل التغير في قيمة المشتقات المالية ، بالإضافة إلي ذلك إن التأثير في المرحلة الانتقالية للمعيار (IFRS9) على الأرباح المحتفظ بها قد يكون جوهرية في حالة أن البند المحتاط له تم قياسه بأثر رجعي وفقا لمبدأ التكلفة المطفأة وأن المشتقات ظلت بالقيمة العادلة.

(1) Beerbaum D., Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions International Journal of Economic Management Science, Vol. 4, Issue.9M 2015, p (3).

٦. إن منشآت الأعمال التي تطبق هذا المعيار تحتاج إلي تحديد تأثير الضرائب والجهات الإشرافية عند تطبيق المعيار ويعني ذلك تغير في طريقة القياس والأثر المترتب على صافي الأرباح والخسائر للفترة المشمولة،

وبجانب ذلك فإن التحول للمعيار (IFRS9) له تأثير علي النظم والضوابط والعقود والسياسات الائتمانية وذلك يؤثر بدوره علي إستراتيجيات المنشآت لإعداد التقارير المالية وعملياتها، علما بأن طبيعة وحجم ذلك الأثر يختلف مما يتطلب الأمر إلى خطة واضحة للتحول مع تقييم الآثار المترتبة على ذلك التحول لتجنب أي مفاجآت غير مرغوب فيها في وقت لاحق من عملية التحول[١]

ومما سبق يؤكد الباحث علي عظم التحديات التي تواجه تطبيق المعيار (IFRS9) والتي يجب أن يتم الاستعداد لمواجهتها والإجابة على الأسئلة التي طرحتها تلك التحديات ومعالجتها حتى لا تؤثر على مخرجاته نتيجة الخطأ في التطبيق أو عدم الاستعداد للتعامل مع تلك التحديات .

المطلب الثالث: معيار العرض والإفصاح العام رقم(١) الخاص بالمصارف الإسلامية[٢]

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية تأسيسي في ٢٦ فبراير ١٩٩٠ م، ثم تم تسجيلها في ٢٧ مارس ١٩٩١ م في دولة البحرين بصفتها هيئة علمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلي الربح وتهدف الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات العالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدرب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث وغير ذلك من الوسائل وإعداد وإصدار وتفسير ومراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة تلك المؤسسات، وذلك بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولقد أصدرت الهيئة حتى الآن " ٢٦معيارا محاسبي، و ٥ معيار مراجعة و"٧" معايير ترتبط بالحوكمة ، ومعيارين يرتبطا بأخلاقيات و آداب المهنة، كما أصدرت ٥٨ معيارا للضوابط الشرعية ويناقش الباحث هذا المطلب كالآتي :

ويمكن تقسيم الفقرات "٨٥ فقرة " التي ينطوي عليها معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية إلى ١٢ مجموعة: [٣] ويناقش الباحث هذا المطلب كالآتي:

١. نطاق المعيار وأحكام عامة.

وتشمل الفقرات العشر الأولى، حيث ينطبق هذا المعيار علي القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغرض المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم، كما تخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف

---

(١) لبزا وبقر "إدارة التحول من IFRS إلي US GAAP " دار جميزا للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي ، ٢٠١٦م ، ص٣٢٤

(٢) عبير عبد الله محمد قريب" أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي (دراسة تطبيقية علي الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان)" رسالة دكتوراه محاسبة وتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٥، ص ١١٩ وما بعدها

(٣) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية"٢٠٠٥ م، ص ٧١ ص ٨٠

بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها أو مواطنها أو أحجامها. كما أن المجموعة الكاملة للقوائم المالية تضم قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المتبقاه قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة[1] والصدقات، قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض، الإيضاحات، وأي قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية كما تشير تلك المجموعة إلى القوائم المالية المقارنة، عملية تقريب المبالغ المعروضة، شكل القوائم المالية الترقيم الإيضاحات حول القوائم المالية، ملائمة البيانات، الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف، بالإضافة إلى الإفصاح عن عملية القياس المحاسبي .

٢. الإفصاح عن السياسات المحاسبية

الهامة والمخاطر المحتملة وحسابات الاستثمار والأحداث الهامة اللاحقة التاريخ إعداد قائمة المركز المالي، وأي تغيرات محاسبية، والعمليات مع الأطراف ذات العلاقة، وقد غطت الفقرات "١١ – ٢٩ " تلك الموضوعات

٣. العرض والإفصاح لقائمة المركز المالي وتشملها الفقرات "٣٠-٤٥"

حيث تشير إلي تاريخ الإعداد، كافة الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة وما في حكمها وجميع حقوق أصحاب الملكية في المصرف، وعدم إجراء مقاصة أو الدمج بين بعض البنود وبعضها البعض. والإفصاح عن المخصصات وكافة عناصر الموجودات والمطلوبات والتغيرات فيها.

٤. العرض والإفصاح لقائمة الدخل و تشمل الفقرات "٤٦-٥٢"

حيث تشير إلى الفقرة المالية التي تشملها قائمة الدخل، كما يجب الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب أنواعها وعن طبيعة العناصر السابقة وفق أهميتها النسبية. كما يجب الإفصاح عن مقدار المكاسب والخسائر التقديرية الناتجة عن التضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات. أيضا مكاسب وخسائر الاستثمارات بصورة تفصيلية كما يجب الإفصاح عن وعاء الزكاة وعن نصيب الأقلية في صافي الدخل أو صافي الخسارة.

٥. العرض والإفصاح لقائمة التدفقات النقدية (٢) وتشملها الفقرات "٥٣ - ٥٧'

حيث يجب الإفصاح عن الفقرة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية. كما يجب التميز بين تدفقات العمليات والاستثمار والتمويل، وترتيبا علي ذلك يجب الإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومبلغ النقدية في بداية ونهاية الفترة، كما يجب الإفصاح عن العمليات التبادلية وغير

---

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "مرجع سبق ذكره" ص٨٢- ص٨٧

(٢) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "مرجع سبق ذكره" ص٨٧

التبادلية والتي لا تتطلب دفع أو قبض نقدية. وكذلك يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي أتبعها المصرف بشأن مكونات النقدية.

٦. العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح والمبقاة

وتشمل الفقرات "٥٨ -٦٠ " حيث يجب الإفصاح عن الفترة المالية، رأس المال المدفوع الاحتياطي والإحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حده والأرباح المبقاة بداية الفترة وما نتج عنها من التضخيض الحكمي للموجودات والمطلوبات، وأيضا استثمارات حقوق الملكية وصافي الدخل وصافي الخسارة، والتوزيعات وتغيرات الاحتياطيات وأيضا رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المبقاة في نهاية الفترة.

٧. العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وتشمل الفقرات "٦١ – ٦٤"

فبالإضافة للفترة الزمنية، بيان مصادر الاستثمارات وأنواع المحافظ الاستثمارية وعن الأرصدة والتغيرات خلال الفترة خلال الفترة، كذلك معلومات عن طبيعة العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وعن الحقوق والالتزامات المرتبطة بأنواع الحسابات.

٨. العرض والإفصاح لقائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة والصدقات

وتشمل الفقرات ٦٥ – ٦٨ فبالإضافة إلي الفترة الزمنية يجب الإفصاح عما إذا كان المصرف يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن أصحاب حقوق الملكية، وعما إذا كان المصرف يقوم بجمع وتوزيع الزكاة نيابة عن أصحاب الاستثمارات المطلقة والحسابات الأخرى، وعن المصادر الأخرى لأموال صندوق الزكاة والصدقات، وعن توزيعات الزكاة والتي لم يتم توزيعها.[1]

٩. العرض والإفصاح لقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض

وتشمل الفقرات "٦٩ -٧٣" فبالإضافة للفترة المالية يجب الإفصاح عن رصيد القروض والأموال المتاحة للإقراض في بداية وخلال الفترة وعن استخدامات أموال الصندوق والرصيد في نهاية الفترة.

١٠. معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية

وتشمل الفقرات "٧٤ – ٨١ " حيث تم إيضاح مالا يعتبر ضمن هذه التغيرات كإقرار سياسة محاسبية جديدة تقتضيها عمليات أو أحداث أو ظروف تختلف في جوهرها اختلافا واضحا عن مثيلاتها التي حدثت في الماضي. كما إنه في حالة إقرار سياسة محاسبية جديدة يجب إجراء مقارنة بأثر رجعي على آخر سنة مالية. إلا إذا تعزر الحصول على البيانات المالية الضرورية للتعديل، وفي حالة التعذر يجب تعديل رصيد الأرباح المتبقاه في بداية الفترة المالية الحالية أو أي فترة مالية سابقة. كما يجب الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية المعروضة للفترات المالية السابقة قد تم تعديلها نتيجة للتغير في السياسة المحاسبية على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في

---

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "مرجع سبق ذكره" ص٨٨-٩٦

الدخل أو الخسارة. ولا يجوز إجراء مناقصة بين تأثير التغيرات في السياسات المحاسبية المختلفة، ويجدر التنبيه لضرورة الإفصاح عن الآثار إذا كان لها أهمية في فترات مالية أخرى.

١١. معالجة التغيرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة

وتشمل الفقرة ٨٢ حيث يجب عكس التأثير نتيجة التغير في التقدير المحاسبي غير المعتاد سواء على الفترة الحالية أو الفترات المالية المقبلة، بالإضافة إلي الآثار على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الدخل أو الخسارة من الاستثمارات.

١٢. معالجة تصحيح الأخطاء وتاريخ سريان المعيار[١]

وتشمل الفقرات "٨٣ -٨٥ " حيث يجب تصحيح الخطأ في القوائم المالية للفترات الماضية المعروضة بأثر رجعي، كما يجب تعديل رصيد الأرباح المتبقاه في بداية أول فترة مالية سابقة معروضة بالأثر المتجمع لتصحيح الخطأ. كما يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية التي تبدأ في الأول من يناير ١٩٩٦م.

الجدول (٢) معالجة التغييرات المحاسبية والإفصاح عنها وفق المعيار رقم (١)

طبيعة التغييرات المحاسبية	المعالجة	متطلبات الإفصاح
١- التغيير في سياسة محاسبية[٢]	- تطبّق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي على الفترات السابقة المعروضة - إذا تعذر تعديل القوائم المالية للفترات السابقة المعروضة، فيجب تعديل رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة المالية الحالية، بمبلغ الأثر المتراكم على السنوات السابقة المعروضة. (بشكل عام) إذا تعذر تعديل القوائم المالية لفترة مالية (ما)، فيجب تعديل رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة التي تليها بمبلغ الأثر المتراكم.	-الإفصاح عن سبب التغيير. -الإفصاح عن أثر التغيير في صافي الربح أو الخسارة. -الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية المعروضة للفترات السابقة قد تم تعديلها (في حال الإيجاب يتم الإفصاح عن أثر التغيير في صافي الربح أو الخسارة لتلك السنة، أما في حال النفي فيتم الإفصاح عن الأثر المتراكم الظاهر في السنة التالية) -الإفصاح عن الأثر المتراكم لتصحيح الخطأ

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "مرجع سبق ذكره" ص٩٨-١٣٦

(٢) لا يدخل ضمن التغييرات في السياسات المحاسبية ما يلي:

- إقرار سياسة محاسبية جديدة تقتضيها عمليات أو أحداث أو ظروف تختلف في جوهرها اختلافاً واضحاً عن مثيلاتها التي حدثت في الماضي.
- إقرار سياسة محاسبية جديدة لعمليات أو أحداث أو ظروف تقع للمرة الأولى أو كانت في الماضي غير ذات أهمية نسبية.
- اختلاف تبويب البنود للفترة المالية الحالية عن الفترات السابقة. وعلى الرغم من ذلك، يجب إعادة تبويب القوائم المالية للفترات السابقة بحيث تتطابق مع القوائم المالية للفترة الحالية بقصد المقارنة.

طبيعة التغييرات المحاسبية	المعالجة	متطلبات الإفصاح
		على الفترات السابقة غير المعروضة. -في حال وجود أكثر من تغيير، يجب الإفصاح عن تأثير كل تغيير على حدة، ولا يجوز إجراء المقاصة بين التغييرات والاكتفاء بالإفصاح عن صافي الأثر. -الإفصاح عن التغيير حتى لو لم يكن له أثر ذو أهمية نسبية على الفترة المالية الحالية أو الفترات المالية السابقة إذا كان من المتوقع أن يكون له تأثير ذو أهمية نسبية على الفترات المالية المقبلة. -الإفصاح عن أثر التغيير على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو المقيدة في الربح أو الخسارة.
٢- التغيير في تقدير محاسبي	تتم المعالجة بشكل عادي (بدون الرجوع إلى السنوات السابقة)	-الإفصاح عن تأثير التغيير على الفترة المالية الحالية والفترة المالية المقبلة (حال وجوده) -الإفصاح عن أثر التغيير على صافي الربح أو الخسارة. -الإفصاح عن أثر التغيير على أرباح أو خسائر الاستثمارات المطلقة أو المقيدة.
٣- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة	- يجب تصحيح الخطأ بأثر رجعي للفترات السابقة المعروضة. - يجب تعديل رصيد الأرباح المحتجزة في بداية أول فترة مالية معروضة بالأثر المتراكم لتصحيح الخطأ على الفترات المالية السابقة غير المعروضة.	-الإفصاح عن أثر تصحيح الخطأ على صافي الربح أو الخسارة. -الإفصاح عن أثر تصحيح الخطأ على صافي الربح أو الخسارة للاستثمارات المطلقة أو المقيدة للفترة المالية الحالية والفترات السابقة التي تأثرت بالخطأ. -الإفصاح عما إذا كان يترتب على هذا

طبيعة التغييرات المحاسبية	المعالجة	متطلبات الإفصاح
		الخطأ تأثير على حقوق المؤسسة أو التزاماتها تجاه الغير. - الإفصاح عن الأثر المتراكم لتصحيح الخطأ على الفترات السابقة غير المعروضة.

نتائج البحث

١. أن أهمية الإفصاح تأتي من كون معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للاطلاع على سجلات المصرف أو أنظمته الداخلية، كما أن هؤلاء المستخدمين يعتمدون إلى حد كبير على التقارير والقوائم المالية المنشورة مباشرة أو بمساعدة استشاريين وذوي خبرة.

٢. أن الإفصاح المحاسبي هو أساس نجاح عمل المصرف وهو ما يخلق جوا من الثقة مع المتعاملين معه.

٣. أن معايير التقرير المالي الدولية تتبني مفهوم الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم (IFRS7) (IFRS9) و معيار العرض والإفصاح العام رقم(١) الخاص بالمصارف الإسلامية والذي يبين بموجبهم أهمية الإفصاح المحاسبي ومستوياته وحاجة مستخدمي القوائم المالية للمصارف إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقيم المركز المالي لهذه المصارف وتقييم أدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

٤. أن مفهوم الإفصاح لم يكن حكرا على المعايير المحاسبية الدولية لاتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية، بل هناك منظمات دولية أخرى نادت بتطبيقه منها لجنة بازل الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

٥. أن عرض معلومات تتميز بالدقة والموضوعية والملائمة سيجعل المؤسسات تتخذ أحسن قرار استثماري في الوقت المناسب وبما معايير المحاسبة المالية الدولية تسعى إلى تحقيق ذلك والدليل على هذا التغيرات الحاصلة في مجال المعايير لتواكب التطور الحاصل على المستوى الدولي، فإن معايير المحاسبة الإسلامية لها القدرة على تحقيق الهدف الذي تسعى المؤسسة إليه لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية.

٦. هناك اختلاف في مضمون بعض القوائم المالية بالإضافة إلى وجود قوائم مالية تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بإعدادها دون المؤسسات المالية غير الإسلامية وهذا له تأثير على الإفصاح في تلك القوائم من جهة والإفصاح دوي العلاقة من جهة أخرى.

توصيات البحث

١. تضمين منهج معايير التقارير المالي الدولية ضمن المناهج الدراسية للجامعات والمعاهد العليا لما له من أهمية وكذلك إجراء المزيد من الدراسات حول العلاقة بين المعايير الإسلامية والمعايير الدولية وكذلك إجراء المزيد من الدراسات حول جودة الإفصاح المحاسبي و إمكانية قياسه.

٢. ضرورة الاعتماد علي نماذج موحدة ومرنة للقياس والإفصاح المحاسبي من قبل البنوك الإسلامية لزيادة فهمها والاعتماد عليها من قبل مستخدميها، وكذلك إخضاع جميع العمليات والأنشطة المالية للمراقبة مع العمل على التنفيذ الفعال والمستمر للقوانين والمعايير المحلية والدولية.

قائمة المراجع

الكتب

١. أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة"**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية : الجوانب النظرية والعملية**". دار وائل للنشر، عمان – الأردن،٢٠١٢م.

٢. أوريل، ماغنوس هولت، جراهام جيه ميرزا، عباس علي"**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**" مترجم، المطابع المركزية، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م.

٣. د.خالد جمال الجعارات "**معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS ٢٠٠٧)**"ط١، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠٠٨م.

٤. مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation) ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، الجزء أ، عمان ، المطابع المركزية ،٢٠١٤م.

٥. ليزا ويفر"**إدارة التحول من IFRS إلي US GAAP** " دار جميرا للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي ، ٢٠١٦م.

٦. هندريكسن، الدون س: ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد"**النظرية المحاسبية**" ط٣، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

الرسائل

٧. مسعود رواي، "أهمية الإفصاح المحاسبي القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة" **رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣م.

٨. عبير عبد الله محمد قريب" أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي(دراسة تطبيقية علي الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان)" **رسالة دكتوراه محاسبة وتمويل**، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٥م.

الدوريات و المؤتمرات

٩. الإمام أحمد يوسف محمد و فتح الرحمن الحسن منصور"تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الاسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية بالتطبيق علي عينة من المصارف الاسلامية"**مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**، العدد ١٦ الجزء الثاني.

١٠. تقرير مكتب العيبان والعصيمي وشركاءهم ، **المعيار الدولي رقم ٩ بديلا للمعيار ٣٩ المحاسبي نهاية ٢٠١٠م**، صحيفة الأنباء الكويتية الاقتصاد، العدد ٢٤٠، ١٨ فبراير ٢٠١٠م.

١١. ثائر صبري محمود كاظم الغبان" تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها – دراسة تطبيقية" بحث منشور في **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، المجلة (٧)، العدد ٢٧، ٢٠١٠م.

١٢. عماد سعيد الزمر"دراسة تطبيقية لأثر التحول إلي معايير التقارير الدولية علي جودة التقارير المالية" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، المجلد الثالث ،٢٠١٢م.

١٣. نادية سامي خضر" تقييم الإفصاح في المصارف التجارية العراقية في ضوء معايير الإفصاح الدولية للمعيار رقم ١٠ الخاص بالإفصاح في المصارف العراقية – دراسة تحليلية" بحث منشور في **مجلة تنمية الراقدين**، المجلد ٨٢، العدد ٢٨، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م.

١٤. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "**معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**"٢٠٠٥م.

١٥. وليد ناجي الحيالي" معايير المحاسبة الدولية (الأدوات المالية)" **الأكاديمية العربية في الدنمارك**، كلية الإدارة والاقتصاد، الدراسات العليا، ٢٠١٢م.

مراجع أجنبية

16. Alexsandro Broedel Lopes, Roberta Carvalho de Alencar: "Disclosure and cost of equity capital in emerging markets:The Brazilian case", **The International Journal of Accounting**, Volume 45, Issue 4, December 2010, Pages 443-464.

17. Beerbaum D., Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions International **Journal of Economic Management Science**, Vol. 4, Issue.9M 2015, p (3).
18. Chidawaya , et . al , Applying IFRS9 to Central Banks Foreign Resources , **The World Bank** Working Paper 102852,2016, p12
19. Crowe Horwath, **professional auditors**, issues, No.3, 3red quarter. 2014
20. Ernst & Young (2008), IFRS 7 in the banking industry, **Ernst & Young publication 2009**, pages 1-37.
21. Deloitte, Adrain on Resources? **The Impact of IRFS9 on Banking Sector Regulatory Capital** ,November 2016, p1
22. Group revue fiduciarie, code ifrs norms et interpretations, 6'édition, Paris, 2011, p720
23. George Emmanuel Iatridis: "Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism". **International Review of Financial Analysis**, Volume 20, Issue 2, April 2011, Pages 88-102
24. **GULF NEWS Banking, March 3,2017**
http//gulfnews.com/business/sectors/banking/IFRS9
25. Dr. Hassan Ali, understanding the differences between IAS 39 and IFRS9, **Accenting Today**, june2011 p26.
26. Howard Qi, Credit Risk Modeles: An Analysis of Default Correlation, **The International Journal of Business and Financial Research**, Vol. 4, No.1, 2010, p (37).
27. IASC, **IFRS 9, 9.5.5.17,** April 2014
28. IFRS9 Financial Instruments, **project summary**, July 2014, p.7
29. IFRS 9, Financial Instruments, **project Op**.cit, p.2
30. Jan Muntermann, Andre Guettler: "Intraday stock price effects of on disclosures: The German case" ,**Journal of International Financial Markets, Institutions and Money**, Volume 17, Issue 1, February 2007,
31. Juan Ramirez, Accounting for Derivatives: Advanced Hedging under IFRS, **John Wiley & Sons**,5 England,2007, p(7).

32. Stephen Chan, partner and head of technical and training, from IAS 39to IFRS9 : **More than just Aname change,BDO Hong Kong, explains the back ground to New IFRS and the key changes** , July. 2010,p18

33. Michael Page, Business Models as a basis for Regulation of Financial Reporting, **Journal of Management and Governance**, Vol.18, Issue.3, August, 2014, p.(684

34. RV. Venkata Subramina, Saliemnt differences between IAS39 and IFRS9, December 23, 2009,

35. Tan Liong Tong, A Review of Expected Credit Loss Model, MASB Working Group (WQ 63).**Consolidation, Malaysia**, 2014, pp(2-3)..

36. Ziani Hiba Imane, "Impacte de Nomre Comptables Indernationals IAS/IFRS sur les Banques en Algerie", **These Magister, Ecole superieure de Commerce**, 2009, p39.

مواقع الانترنت

37. http://www.aazs.net/t6158-topic ملتقى المحاسبين الأردنيين والعرب

38. http://www.aazs.net/t6158-topic ملتقى المحاسبين الأردنيين و العرب